الصباح AL-SABAH

أعربوا عن رفضهم التام لهذا الأمر وأكدوا أنه .."غير لائق"

النواب غاضبون من تدريبات ميدانية داخل أسوار المجلس

جانب من التدريبات محل الخلاف

خالد الوقيت

شعيب المويزري

عبدالكريم الكندري

عبدالكريم الكندري : وجود الآليات العسكرية داخل بيت الأمة مستنكر فهناك رمزية لهذه المؤسسة الشعبية

المويزري : أؤكد بأن ما يحدث هو عدم احترام للدستور ولا للشعب وهو رسالة واضحة للمرحلة المقبلة

الوقيت : التدريب العسكري المشترك في مبنى المجلس يستهدف رفع الكفاءة للتعامل مع أي طارئ أمني وهذا واجبنا

أثار التدريب العسكري المشترك في مبنى مجلس الأمة ردود فعل نيابية غاضبة ، فبينما غرد بعض النواب عبر حساباتهم في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" رافضين لوجود آليات العسكرية والتدريبات الميدانية داخل أسوار المجلس ، رد اللواء الوقيت بإن الهدف من وجود قوات الحرس الوطني والحرس الأميري في مجلس الأمة هو إجراء تدريب مشترك مع حرس مجلس الأمة لتكوين قاعدة مشتركة من الخبرات.

في هذا السياق قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" " إن وجود الآليات العسكرية والقيام بالتدريبات الميدانية داخل أسوار مجلس الأمة أمر غير لائق ومستنكر، فهناك رمزية لهذه المؤسسة الشعبية".

من جهته قال النائب شعيب المويزري عبر حسابه بـ"تويتر" "لن يكون التدريب مبررا لتواجد قوات مسلحة داخل مجلس الامة بيت الشعب "اخواننا العسكر والضباط لادخل لهم في هذا الموضوع فهم يؤدون الاوامر المطلوبة منهم ".

"أؤكد بأن ما يحدث هو عدم احترام للدستور ولا للشعب وهو رسالة واضحه للمرحلة القادمة وسيظهر لكم رئيس مجلس الامة ويقول "بطلب من ".

من ناحيته قال الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت إن الهدف من وجود قوات الحرس الوطني والحرس الأميري في مجلس الأمة هو إجراء تدريب مشترك مع حرس مجلس الأمة لتكوين قاعدة مشتركة من الخبرات، بالإضافة إلى الاستعدادات لتأمين فعاليات افتتاح أدوار الانعقاد التشريعية وزيارات كبار الشخصيات لمجلس الأمة.

وأكد الوقيت في تصريح صحافي أن التدريب جاء بناء على طلب من الحرس الوطني والحرس الأميري بعمل مسرح عمليات يحاكي الواقع داخل مجلس الأمة لإجراء هذا التدريب.

وبين أن اختيار مبنى مجلس الأمة لإجراء التدريب أمر طبيعي إذ إن الفعاليات التي يفترض تأمينها ستقام في المبنى نفسه، مؤكدا في وقت ذاته أن قوات حرس المجلس والحرس الوطني والحرس الأميري معنية بتأمين الحماية لأصحاب السمو والقيادات السياسية إضافة إلى تأمين سلامة ضيوف المجلس بشكل عام في جميع المناسبات التي تقام بمجلس الأمة.

وأكد أن التمرين هو للمصلحة العامة ويهدف إلى رفع كفاءة وقدرات وخبرات العسكريين في الجهات الثلاث المشاركة، ورفع مستوى التنسيق بين قيادات القطاعات العسكرية المسؤولة عن تأمين الفعاليات التي تقام بمجلس الأمة وزيارات كبار الشخصيات.

ولفت إلى وجود ممثلين عن وزارة الداخلية في هذا التمرين، مضيفاً إن التمارين تضمنت سيناريوهات لحماية الشخصيات من أي عمليات إرهابية، والتدابير المطلوب اتخاذها في مثل هذه الحالات.

وقال إن هذه التدريبات الحيوية المهمة ستستمر "وسنستمر في تأدية واجباتنا بالتعاون مع الجهات المعنية لرفع الكفاءة العسكرية، وسنركز على واجباتنا ولن نلتفت إلى أي أمور أخرى لسنا طرفا بها".

وتقدم الوقيت بالشكر إلى رئيس مجلس الأمة على دعمه التام لأبنائه العسكريين وثقته في قيادة حرس المجلس وموافقته لجميع الجهات المعنية بالمشاركة في هذه التدريبات وفقا للمادة 118 من الدستور.

وأعرب الوقيت عن شكره وثنائه على كل المشاركين في التمرين من قيادات وعسكريين كانوا مثالا للتعاون البناء والعمل بروح الفريق الواحد لخدمة البلد وحماية أمنها.

تتمات

موديز

العامة.

ووضحت «موديز» أن تقريرها لا يتضمن قراراً جديداً للتصنيف الائتماني، فيما تناول تقريرها التحليل التفصيلي لقرار التصنيف الائتماني السابق "A1، مع نظرة مستقبلية مستقرة"، الصادر في 22 سبتمبر 2020 في ضوء مستجدات السياسات الاقتصادية والمالية والبيانات الاقتصادية المسجلة خلال العام الجاري.

أضافت أن نقاط القوة في تصنيف الكويت، تتمثل في امتلاك الدولة لثروات نفطية ضخمة واستثنائية، وانخفاض إجمالي الدين الحكومي، وضخامة حجم أصول صناديق الثروة السيادية، والمستوى المرتفع جدًا لنصيب الفرد من الدخل. فيما تمثلت التحديات في الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وما ينتج عنه من تقلبات اقتصادية ومالية، والعلاقة المتوترة بين الحكومة ومجلس الأمة، مما يُضعف تشكيل السياسات ويقوّض قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات، والتوترات الجيوسياسية الإقليمية، والمقاومة المستمرة من مجلس الأمة لخطة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات المالية وذلك بتنويع الإيرادات غير النفطية وخفض الإنفاق العام، في حين امتد الجمود التشريعي إلى قضايا التمويل في السنوات الأخيرة، سيزيد من مخاطر السيولة الحكومية

وأكدت الوكالة أن أهم العوامل التي تضغط على تصنيف الكويت هي زيادة مخاطر السيولة الحكومية، لا سيما مع اقتراب استحقاق الشريحة الأولى من السندات الدولية، وفي حال استمرار القوة المالية للحكومة في التراجع على المدى المتوسط بسبب زيادة الدين الحكومي، في ظل سيناريو تمرير قانون الدين العام الجديد، وتحقيق الموازنة العامة لعجزٍ كبير، وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المالية.

ورفعت موديز تقييمها للقوة الاقتصادية لدولة الكويت من الدرجة الأولية «baa3» إلى الدرجة النهائية «a2»، لتعكس مستويات الثروة العالية بشكل استثنائي، فضلاً عن ثرواتها الهائلة من النفط، حيث تمتلك دولة الكويت إلى حد بعيد أكبر نسبة من احتياطيات النفط المؤكدة إلى الإنتاج بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي من المقدّر استمرارها إلى نحو 100 عام وفقًا للمستويات الحالية من الإنتاج، إلى جانب تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبيًا، لافتة إلى أن هذا يدعم مستويات مرتفعة من الثروة الوطنية، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حيث القوة الشرائية نحو 43 ألف دولار في 2020.

وأشادت الوكالة في تقريرها بحصافة السياسة النقدية التي يطبّقها بنك الكويت المركزي، ومتانة أوضاع القطاع المصرفي في البلاد، مشيرة إلى أن إدارة السياسة النقدية للكويت تشكّل مصدرًا للقوة المؤسساتية للتصنيف، كما يتضح من مستويات التضخم المنخفضة والمستقرة نسبيًا منذ تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي القائم على سلّة موزونة من العملات، منوهة بقوة اللوائح التنظيمية التي يصدرها بنك الكويت المركزي وحصافتها، حيث انعكس ذلك في استقرار النظام المالي خلال فترات تقلبات الاقتصاد الكلي، ومعدلات كفاية رأس المال المرتفعة والسيولة الوفيرة ونسبة القروض غير المنتظمة المنخفضة نسبيًا في النظام المصرفي. كما يتبنى بنك الكويت المركزي نهجًا استباقيًا لاعتماد المعايير التنظيمية المصرفية الدولية، بما في ذلك التطبيق الكامل لإصلاحات بازل (3).

أضافت أن تصنيف القوة المالية للدولة عند الدرجة «aaa»، يدعمه انخفاض مستوى الدين الحكومي، وحجم أصول صناديق الثروة السيادية الضخمة المتراكمة من الفوائض المالية الكبيرة.

وأشارت إلى أن التطورات السياسية والجيوسياسية المحلية السلبية أو حدوث انخفاض متجدد في أسعار النفط تؤدي إلى تأخيرات أو إلغاء مشاريع البنية التحتية الكبيرة لا تزال تشكل مخاطر للتصنيف.

وتتوقع الوكالة أن ترتفع نسبة القروض غير المنتظمة "NPLs"، بسبب الزيادة المتأخر للتخلف عن السداد نتيجة الجائحة. كما ستتدهور الانكشافات الدولية للبنوك الكويتية في البلدان التي تواجه اضطرابات اقتصادية وسياسية.

وأشارت الوكالة إلى أن نسبة تغطية المخصصات العامة "بما فيها المخصصات الاحترازية" لخسائر القروض مرتفعة وتعادل نحو 3.8 في المئة من إجمالي القروض اعتبارًا من عام 2020.

وأشارت إلى أن تركّزات القروض للمقترضين الأفراد وانكشاف البنوك لقطاعي العقار والأسهم ستبقى مصادر لمخاطر الأصول.

ولفتت الوكالة إلى أن البنوك الكويتية تتمتع بمصدات رأسمالية مرتفع، مما يعكس تطبيقها المتحفظ لمعايير بازل "3"، وتمنحهم هذه المصدات الرأسمالية المرتفعة قدرة قوية على امتصاص الخسائر غير المتوقعة. وفيما يتعلق بالربحية، تتوقع الوكالة ارتفاع نسبة صافي الدخل إلى الأصول الملموسة في البنوك الكويتية في عام 2022، لكنها تبقى دون مستوياتها المسجلة قبل الجائحة، مع تخفيف المخصصات والضغط على صافي هوامش الفائدة. واشارت إلى أن شبكات الفروع الصغيرة وقواعد الأصول الكبيرة تدعم الكفاءة القوية للبنوك.

وأوضحت الوكالة أن البنوك الكويتية ستبقى في الغالب ممولة من الودائع، مع تغيير طفيف في اعتمادها على تمويل السوق. كما لا يزال الاعتماد على كبار المودعين يمثل خطرًا على القطاع المصرفي الكويتي، وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء المودعين كيانات مستقرة مرتبطة بالحكومة فقد تنخفض الودائع المرتبطة بالحكومة بسبب التحديات المالية، ولكن من المرجح أن تبقى قوية على المدى المتوسط. وأشارت الوكالة إلى أن البنوك الكويتية ستحافظ على سيولة جيدة، حيث تبلغ جميع معدلات تغطية السيولة أعلى من 100 في المئة.

الكويت

خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مما سيساهم ذلك في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

جاء ذلك في بيان دولة الكويت الذي ألقاه مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي مساء امس الأول الاربعاء، امام الجمعية العامة للأمم المتحدة اثناء مناقشة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واكد العتيبي ان الكويت تحرص على المشاركة السنوية في مناقشات تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من منطلق ايمانها بأهمية الدور الريادي والمحوري الذي تؤديه الوكالة في تعزيز وتسخير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وقال العتيبي "مع مرور 57 عاما على انضمام دولة الكويت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية : تواصل بلادي تعاونها الوثيق مع الإدارات المختلفة في الوكالة بهدف الاستفادة من برامج الوكالة وبناء مؤسساتها وقدراتها الوطنية المطلوبة لتنفيذ مشاريع حيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية".

وذكر انه "مع اختتام اعمال الدورة الـ65 للمؤتمر العام السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر الماضي لقد تمكنا خلال السنتين الماضيتين وبفضل روح التعاون مع الدول الاعضاء في المجلس من المساهمة في تعزيز اعمال الوكالة".

وتعهد العتيبي بمواصلة المشاركة الفاعلة في اعمال المجلس والوكالة وتعزيز العمل الفني والمهني بغية الوصول إلى تطلعات الدول الأعضاء وخاصة بما يتعلق بالترويج للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من أجل السلام في العالم أجمع.

واعرب عن استعداد الكويت لدعم جميع المبادرات والبرامج التي من شأنها ان تساهم في تحسين مستوى المعيشة والصحة والتي تأتي من بينها مبادرة "زودياك" حيث قدمت خلال العام الماضي مساهمة بقيمة 300 ألف دولار ايمانا منها بأهمية المبادرة التي تهدف لتعزيز نظام التأهب العالمي لمواجهة الجوائح التي قد تظهر مستقبلا.

أضاف ان الكويت ساهمت بقيمة 100 ألف دولار لبرنامج المنح الدراسية الذي أطلق مؤخرا، ويحمل اسم عالمة الفيزياء ماري كوري والذي يهدف الى تمكين المرأة والمساعدة على زيادة عدد النساء في المجال النووي، وهو ما يساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ويتوافق مع رؤية الكويت 2035 التي أولت اهتماما للمرأة بإعتبارها نصف المجتمع.

وبين العتيبي ان الكويت عززت دعمها لمبادرة تحديث مختبرات الوكالة في سايبرسدورف بمبلغ 500 ألف دولار لتصل مساهماتها في مبادرة "رينيول" الى مليون ونصف دولار خلال السنوات الماضية.

واكد على حق جميع الدول بانتاج وتطوير واستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية في اطار ما نصت عليه معاهدة عدم الانتشار محذرا من ان خطر انتشار الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل بات يشكل تحديا للسلم والامن الدوليين.

واوضح العتيبي ان وفد الكويت يتابع التقارير الدورية الصادرة من مدير عام الوكالة بشأن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن "2231" المعني ببرنامج إيران النووي.

وفي هذا السياق اعرب العتيبي عن تطلعه الى مصادقة ايران على البروتوكول الاضافي وتنفيذه ليتسنى للوكالة ان تكون في وضع يمكنها من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في ايران ويضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة على السلاح النووي.

الوقيت : التدريب

المشاركة، ورفع مستوى التنسيق بين قيادات القطاعات العسكرية المسؤولة عن تأمين الفعاليات التي تقام بمجلس الأمة وزيارات كبار الشخصيات.

ولفتٍ إلى وجود ممثلين عن وزارة الداخلية في هذا التمرين، مضيفاً إن التمارين تضمنت سيناريوهات لحماية الشخصيات من أي عمليات إرهابية، والتدابير المطلوب اتخاذها في مثل هذه الحالات.

وقال إن هذه التدريبات الحيوية المهمة ستستمر "وسنستمر في تأدية واجباتنا بالتعاون مع الجهات المعنية لرفع الكفاءة العسكرية، وسنركز على واجباتنا ولن نلتفت إلى أي أمور أخرى لسنا طرفا بها".

وتقدم الوقيت بالشكر إلى رئيس مجلس الأمة على دعمه التام لأبنائه العسكريين وثقته في قيادة حرس المجلس وموافقته لجميع الجهات المعنية بالمشاركة في هذه التدريبات وفقا للمادة 118 من الدستور.

وأعرب الوقيت عن شكره وثنائه على كل المشاركين في التمرين من قيادات وعسكريين كانوا مثالا للتعاون البناء والعمل بروح الفريق الواحد لخدمة البلد وحماية أمنها.

حماية الأموال

صحافي، إن اللجنة لاحظت خلال الاجتماع استمرار تسجيل شركة النقل العام خسائر مالية بسبب الممارسات الخاطئة والتقاعس عن حماية المال العام الذي يتكرر للأسف في الكثير من الشركات الحكومية.

وأوضح الطريجي أن اللجنة تبين لها بعد استعراض تقرير ديوان المحاسبة عن الأموال المستثمرة لشركة النقل العام المملوكة بالكامل للدولة، خلال النصف الأول من العام الجاري وجود هدر مالي لم يقابله تسجيل أي إنجازات تذكر.

أضاف أن الشركة لم تحقق أرباحا عن الاستثمار في كل الشركات التابعة لتبلغ خسائرها المجمعة نحو 29 مليون دينار، كما أبرمت الشركة عقودا خاصة مع مستشارين خلال العام الماضي بنحو 81 ألف دينار رغم خسائرها الكبيرة.

وأشار إلى وجود مخالفات لقانون الشركات بتخصيص الشركة مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 30 ألف دينار إلى جانب مكافأة لحضور اللجان، فضلا عن استمرار الديون غير المحصلة البالغة خمسة ملايين دينار.

وبين الطريجي أن ديوان المحاسبة سجل الكثير من المخالفات والملاحظات الأخرى ومنها إبرام عقد للخدمات اللوجستية يتم تجديده تلقائيا بالتعاقد المباشر من دون الحصول على موافقة أملاك الدولة.

وقال إن الشركة توقفت عن سداد مستحقاتها لهيئة الصناعة لمدة ثماني سنوات وبمديونية بلغت نحو عشرة ملايين دينار تقلصت إلى أربعة ملايين حسب إفادة رئيس مجلس إدارة الشركة.

وذكر إن اللجنة شددت على ضرورة التزام الشركات الحكومية بالحفاظ على المال العام وتصويب المخالفات والملاحظات التي تسجلها الجهات الرقابية المختلفة.

وأكد أن الخلل الكبير في أداء هذه الشركات سيكون إحدى أبرز المسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق الحكومة الجديدة لتبرهن على جديتها في مكافحة الفساد وحماية المال العام.

الصدر : حكومة

217 مركزا انتخابيا في محافظة نينوى شمال البلاد، بعد أن كانت قد استكملت خلال اليومين الماضيين إعادة احتساب 653 مركزا انتخابيا في بغداد والمثنى وذي قار والنجف، وطوت ملف النظر بكافة الطعون والشكاوى المقدمة من المعترضين على نتائج الانتخابات.

وأوضحت المفوضية أن "نتيجة العد والفرز اليدوي الجارية متطابقة مع نتائج العد والفرز الإلكتروني بنسبة 100% للانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 أكتوبر الماضي".

وعرضت اللجنة المشكّلة للنظر في الطعون تقاريرها المرفوعة على مجلس المفوضين الذي أوصى بإرسال النتائج إلى الهيئة القضائية للانتخابات"، وهي صاحبة القرارات الملزمة للمفوضية ولمقدمي الطعون أيضا.

وحسب مصادر في مفوضية الانتخابات، فإن أمام الهيئة القضائية 10 أيام للإعلان عن نتائج التحقق من إجراءات مفوضية الانتخابات بالعد والفرز؛ وبالتالي إعلان النتائج النهائية للانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية العليا.

في هذه الأثناء، أكد زعيم الكتلة الصدرية التي تصدرت الانتخابات في العراق مقتدى الصدر أن الحل الوحيد لمشاكل العراق هو "تشكيل حكومة أغلبية وطنية للمرحلة المقبلة".

وأشار الصدر إلى أن الأكراد وبعض السنة وافقوا على تشكيل مثل هذه الحكومة، مشددا على أنه سيختار المعارضة إن لم يشكل حكومة أغلبية.

وفي سياق ذي صلة، اتهم زعيم تحالف الفتح العامري أمس رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هينيس بلاسخارت بالتدخل في الانتخابات البرلمانية ونتائجها، معتبرا أنها تتصرف وكأنها مندوبة سامية.

وقال العامري – خلال لقائه في مكتبه بسفير الاتحاد الأوروبي في العراق فيله فاريولا أمس الأول الأربعاء– إن "الانتخابات البرلمانية الأخيرة هي الأسوأ منذ عام 2003، وإن المضي بنتائجها المزورة بهذه الطريقة هو نسف للعملية الديمقراطية في العراق"، وفق بيان لمكتبه.

ويأتي الهجوم على بلاسخارت بعد أن قالت خلال إحاطة عبر اتصال مرئي أمام مجلس الأمن الدولي أول أمس الثلاثاء إنه لا يوجد دليل على تزوير الانتخابات العراقية، وإن على السلطات والأحزاب الاعتراف بالنتائج، محذرة من أن "الاتهامات الباطلة والتهديد بالعنف من شأنهما أن يؤديا إلى نتائج وخيمة".

اليمن

الجراحي وزبيد وجبل راس جنوب الحديدة، خلال الأيام الماضية، عددا من الطلاب وصغار السن وزجت بهم في المعارك دون علم أهاليهم، وفق وسائل إعلام محلية.

ودفعت الميليشيات بهؤلاء الأطفال في المعارك الدائرة بمديرية حيس جنوب الحديدة ووضعتهم في الصفوف الأمامية.

إلى ذلك، قال الأهالي إن الحوثيين يقتحمون بعض المنازل ويختطفون الأطفال ويدفعون بهم إلى الجبهات دون علمهم، داعين الجهات المعنية بحقوق الطفل للضغط على الميليشيات وإعادة أطفالهم.

لبنان

وفي لبنان البلد القائم على المحاصصة السياسية والطائفية، لم يبق القضاء بمنأى عن المحسوبيات؛ إذ تتدخل السياسة حتى في التعيينات، خصوصاً في مجلس القضاء الأعلى؛ السلطة القضائية الأعلى.

وقال المصدر القضائي إن القاضيات الثلاث قدمن استقالاتهن أمس الأول الأربعاء، «احتجاجاً على الوضع الصعب الذي بلغه القضاء والتدخلات السياسية في عمل السلطة القضائية والتشكيك في القرارات التي تصدر عن قضاة ومحاكم في معظم الملفات» لا سيما انفجار المرفأ.

فرنسا وبريطانيا

وقال فوستر إنه يتعين على المملكة المتحدة وفرنسا وبقية دول أوروبا تنسيق الجهود لمواجهة المشكلة، وذلك في أعقاب أكبر خسارة في الأرواح تُسجل في القنال.

وقد ألقي القبض على خمسة أشخاص لصلتهم بالحادث. وقال مسؤولون فرنسيون إنه من بين الغرقى 17 رجلا وسبع نساء – واحدة منهن كانت حاملاً – وثلاثة أطفال.